دور المؤسسات الصغيرة في دعم
عملية الخصخصة في البلدان العربية

أ.د. حسن عبد الكريم سلوم
خديجة جمعة الزويني
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد
العراق/ بغداد

Abstract

Privatization is considered one of the important changes in constructing the economical building in developed as well as in developing countries. The loss of jobs and the increase of unemployed volume are considered as basic problems which face the privatization process, because of unplanned employment in the general organizations , and also it is considered one of the greatest challenges which face the working markets whether in Arabic or foreign markets. The reports issued by UN mentioned that the number of unemployed persons was 150.000.000 in 1998 while a report presented by Arabic work organization mentioned that the number of unemployed persons in Arabic states is 12.000.000 , although the means which provided by the states to handle this problem in state applied privatization. , the unemployed figure is in continuous increase in developing countries.

It is remarkable that today privatization must be found under shadow of international

Economy and under existence of several nationalities companies and under the freeing of trade , in addition to the reforming economic polices for the international organizations and the ideological pressures which are accompanied by the weakness of general sector.

Here the role of small and middle organizations is emerged to improve its ability of adopting themselves quickly with social and economical changes which are happened in the society. This will force states to present actual contribution in activating these sectors to create new vacancies for working force which will be surely freed when privatization process will be applied. This participation will be existed in providing necessary demands, facilities to put these small organizations forward through financing them with credits of supportive interest and issued legislations protecting these organizations. Also the argument will deal with the possible solutions to save the society from this coming danger.

تعد الخصخصة من اهم التغيرات في هيكلية البناء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، ويعد فقد الوظائف وزيادة حجم البطالة من المشاكل الاساسية التي تواجه عملية الخصخصة بسبب التوظيف غير المخطط في المؤسسات العامة وتعد هذه المشكلة من اكبر التحديات التي تواجه سوق العمل سواء في الاسواق العربية او الاجنبية حيث يشير تقرير صادر عن الامم المتحدة الى ان عدد العاطلين في العالم بلغ في العام 1998 نحو 150 مليون عاطل بينما اشار تقرير صادر عن منظمة العمل العربية الى ان عدد العاطلين في الدول العربية بلغ 12 مليون عاطل وبالرغم من الوسائل التي قدمتها الدول لمعالجة هذه المشكلة في الدول المطبقة للخصخصة فان البطالة في تزايد مستمر خاصة في الدول النامية.

ويلاحظ ان الخصخصة لابد منها في ظل الاقتصادي العالمي اليوم وظهور الشركات المتعددة الجنسيات وتحرير التجارة اضافة الى سياسات الاصلاح الاقتصادي للمؤسسات الدولية والضغوط الايديولوجية التي رافقها ضعف القطاع العام.

وهنا يأتي دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اثبتت قدرتها على التكيف بصورة اسرع مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع. وهذا يلزم الدول بان تساهم مساهمة فعالة في تنشيط هذه القطاعات لغرض خلق فرص عمل للايدي العاملة التي من المؤكد سيتم تسريحها في ظل عملية الخصخصة، وتكون هذه المساهمة في توفير المستلزمات الضرورية لدفع هذه المؤسسات الصغيرة الى الوجود من خلال التمويل بقروض مدعومة الفائدة واصدار التشريعات لحماية هذه المؤسسات كما ستتطرق المداخلة الى اهم الحلول الممكنة لانتشال المجتمع من هذا الخطر القادم.

منهجية البحث

1-اهمية البحث:

تستجيب الحكومات وخاصة العربية للضغوطات الاقتصادية التي تحيط بها في ظل عالم اقتصاد اليوم المتصارع والمتسارع بكل شيء.

فالعولمة والتجارة الحرة الزمت دولنا نحو الاتجاه للخصخصة وتغير ملكية المشاريع وحتى الاستراتيجية منها. وهذا الاتجاه يهـدد مئات الالاف من العاملين بل الملايين بالبطالة...وبدوره يهدد للمجتمع ككل وياتي بحثنا هذا لانتشال جزء بسيط من هذا الخطر وهـو الحث والتشجيع على انشاء او حماية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الصناعة والزراعة وا الات الاخرى.

التي لابد لها وان تنتشل عدد لا باس به من العاطلين والفائضين واللذين قد تكون لهم مهارات لا يمكن قبرها بل زرعها لكـي تورق ويورق معها ا تمع.

2- مشكلة البحث:

ان فقد الوظائف والبطالة وازدياد معدلا ا تعتبر من المشاكل التي تخلق حواجز في تنفيذ الخصخصة حيث هناك مؤشـر علـى القطاع العام بتكديس العاملين اكثر مما ينبغي وعليه لابد من ايجاد الحلول لانقاذ ا تمع من هذا الخطر والذي قد يعرض الدولة للا يار حيث تكون التكاليف الاجتماعية للبطالة والاثار التي تنجم عنها من اهم المشاكل التي تواجه ا تمعات البشرية فالبطالة تؤدي الى الجريمة والانحراف والتطرف والعنف وتعاطي المخدرات والتفكك الاسري والهجرة والفقر والانتحار حيث تشير الاحصائيات الى ان 69% ممن يقدمون على الانتحار هم من العاطلين عن العمل.

3- فرضية البحث:

يرتكز البحث على فرضية اساسية وهي ان تشجيع اقامة المشاريع الصغيرة والمتوسطة وحماية الموجود فيها في ظـل تـشريعات حديثة او تمويل مخطط غير مسيس يؤدي الى تخفيض وتحجيم البطالة التي ترافق الخصخصة.

الاطار النظري للخصخصة

يعد التحول الى القطاع الخاص او ما يطلق عليه اصطلاح الخصخصة (privatization) احد اهم التغيرات في هيكلية البناء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء حيث ان هذا المصطلح كمفهوم وسياسة اقتصادية لم تكن متداولة حتى الثمانينات من القرن الماضي، ففي عام 1984 بدأت الحكومة البريطانية انتهاج برنامج شامل لتحويل المشروعات المملوكة للقطاع العام الى القطـاع الخاص وبعد ان احرزت هذه التجربة بعضا من النجاح بدا تطبيق هذه السياسة في العديد من الدول النامية والمتقدمة.

لذا سوف نتطرق في هذا المبحث الى مفهوم الخصخصة واهدافها واسبا ا واثارها واساليبها ومتطلبا ا.

اولا- مفهوم الخصخصة.

ان للخصخصة تعاريف عديدة مختلفة من حيث المعنى لكنها تنصب في مضمون واحد وهو نقل الملكية ومن هذه التعاريف، تعريف ستيف هانكي للخصخصة على ا ا نقل الاصول واعمال الخدمة العامة من ايدي القطاع العام الى الخاص، ومن ثم فا ا تـشمل انـشطة تتراوح بين بيع مشروعات مملوكة للدولة، الى التملك لبعض الخدمات العامة ليقوم ا متعاقدون خاصون (هانكي، 1990، 13).

وقد عرف اخر على ا ا عملية نقل اصول او نشاط اقتصادي من القطاع العام الى القطاع الخاص وهو معنى مرادف الى الغاء التأميم Denationalization (Griffiths & wall, 1998, 184)

اما (undp)(*) في توصياته حول عملية الخصخصة عام 1991 عرفها عملية تسويق لنشاط القطاع العام ويعني ذلك اخضاع اتخاذ القرار الاقتصادي لقوى السوق لان هذه هي ميزة نشاط القطاع الخـاص المـربح profit- private sector activity . (UNDESA, 1999, 1)

وقد عرفت الخصخصة على ا ا تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص، ادارة او ايجارا او مشاركة او بيعا وشراء في مـا يتبـع الدولة او ينهض به او جت عليه، في القطاعات الاقتصادية المختلفة او في مجال الخدمات العامة (العبـد الله، 1999، 47). حيـث نلاحظ انه تم التوسع في هذا التعريف بذكر بعض اساليب الخصخصة التي منها البيع والايجار والادارة والمشاركة. وكما يرى اخرون ا ا عملية تحويل الاصول من الدولة الى القطاع الخاص تقترن بعملية جذرية لاعادة تخصيص الموارد الانتاجية واعادة هيكلة الاطار المؤسسي القائم الذي تجري فيه عملية الانتاج والاخذ باساليب جديدة لادارة الشركات متحررة من اشد انواع التدخل الـسياسي ضـررا (ال ياسين، 2001، 3-4). ويرى الدكتور منذر قحف الخصخصة با ا اعادة زيادة الكفاءة الانتاجية لهذه المشروعات، واعفاء الحكومـة من الاعباء الاقتصادية الناشئة عنها، وزيادة فعالية السوق ونظام الاسعار، وزيادة المنافسة وعلى العموم التحويل ذه المشروعات مـن النظام الحكومي الى نظام السوق (قحف، 1999، 89).

وعليه يمكن القول ان الخصخصة اكتسبت اهمية متزايدة في الفترة الاخيرة باعتباره تمثل اتجاها اقتصاديا جديدا يهدف الى ترشيد الانفاق وتعزيز الانتاجية وكفاءة الاداء (العاني، 1995، 5)، حيث ان الخصخصة سياسة تنتهجها الدولة دف تحقيق الكفاءة والتنمية الاقتصادية وتتخذ هذه السياسة اشكال واساليب متعددة والتي ينبغي ان توفر لها البيئة الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، والخصخصة ايضا تمثل الدعوة الى العودة بتفعيل دور القطاع الخاص وان هذه الدعوة لا تعني تخلي الدولة عن دورها الاقتصادي وانما الدعوة لتغيير شـكل هذا التدخل (الزويني، 2005، 17-18) .

ثانيا- اهداف الخصخصة.

هناك اهداف عديدة للخصخصة فمنها الاقتصادية والمالية والسياسية والاجتماعية. وفيما يلي عرض مختصر لهذه الاهداف.

* البرنامج الانمائي للامم المتحدة : United Nation Development programme

أ- الاهداف الاقتصادية:

- (unctad, 1995, 2), (ESCWA, 1997, 3) و (العبد الله، 1999، 36).

1- تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاجية لتعزيز النمو الاقتصادي والمنافسة.
2- تحويل الاقتصاد المخطط المركزي الى اقتصاد سوقي على اساس المنافسة وحرية التجارة وحركة راس المال والعمل.
3- تحرير التجارة وحرية رؤوس الاموال والايدي العاملة.
4- اعادة توزيع الادوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال امام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

ب- الاهداف المالية: -

1- من الاهداف المهمة هو تخفيض من اعباء الموازنة العامة المتمثلة في الاسراف المستمر للموازنة العامة في صورة دعم مستمر ومتزايد للمشروعات العامة والخاسرة عن طريق تقديم المنح والمساعدات.
2- زيادة ايرادات الدولة من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة على الشركات بعد خصخصتها (المتوكل، 2001، 2).
3- تخفيض الدين العام وتخفيض الاعباء المالية المستمرة والمرتبطة بخدمات الدين العام. (موسى، 3،2004).
4- امتصاص جزء من السيولة المتداولة التي تقود الى التضخم النقدي بتحويلها الى موجودات ثابتة يتقاسم الافراد ملكيتها في حين يعود جزء من الكتلة النقدية الى الدولة لتغطية انفاقها الجاري والاستثماري. (حويش، 7،1994).
5- تنمية وتنشيط اسواق رؤوس الاموال (بورصة الاوراق المالية) التي لم تكن سائدة في ظل هيمنة القطاع العام او نظام التخطيط المركزي الذي اغلق البورصات المالية او قيد اعمالها بشكل عام (الرومي، 1999، 179).
6- تعزيز انسيابية الاستثمار الاجنبي FDI لغلق فجوة الاستثمار بين الادخار الوطني وحصص الاستثمار وان اهمية الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى زيادة انسيابية المصادر المالية لغرض فتح اسواق جديدة، زيادة فرص العمل، وضع تكنولوجيا جديدة والتي سوف يكون لها تأثير ايجابي على القطاع التجاري وعلى النمو الاقتصادي (ESCWA, 2002,9)

ج- الاهداف السياسية: -

1- الحد من فرص ممارسة الفساد واستغلال المال العام من قبل المسؤولين الحكوميين والسياسيين وادارة المنشأة.
2- اعادة الملكيات والاصول الى القطاع الخاص التي سبق ان اممت يؤدي الى مصالحة وطنية وزيادة الثقة بسياسة الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص (السياني، 1996، 22-23).
3- يتضمن النظام الراسمالي توفير الديمقراطية الليبرالية في الحقل السياسي ورفع القيود عن المواطنين والشعور بالمشاركة في صنع القرارات عن طريق اشاعة اجواء الحرية والمناقشات وتقليص دور السلطات البوليسية والسلطوية والغاء الضغوط على الحريات الشخصية وتحقيق العدالة الاجتماعية (حويش، 1994، 8).

د- الاهداف الاجتماعية

يمكن تحديد اهم الاهداف الاجتماعية للخصخصة بما يأتي: -

1- رفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات اعلى من الرفاهية نتيجة الموارد التي تحقق من رفع كفاءة الاداء ومن زيادة الانتاج.
2- معالجة القضايا الادارية لعلاقة الاجهزة الحكومية بالافراد ففي المجتمع الديمقراطي وفي ظل الانفتاح الاقتصادي تكون الاجهزة الحكومية في خدمة الافراد وتتحول هذه الاجهزة الى حكومة قوانين وليست حكومة افراد وبذلك تمنع المؤسسات السياسية من الاعتداء والتجاوز على الحياة الخاصة للمواطن او الانتقاص من حقوقه ومن الاهداف الاجتماعية الاخرى للخصخصة هي توسيع وتنويع قاعدة الملكية بهدف زيادة المنافسة من خلال تشجيع القطاع الخاص على الدخول في كافة المجالات الاقتصادية وتؤدي هذه المنافسة الى حصول المجتمع على السلع والخدمات بجودة اعلى واسعار اقل (عثمان، 2003، 43-44).

ثالثا- اساليب واشكال الخصخصة

هناك العديد من اساليب الخصخصة المستخدمة من قبل الدول لتطبيق عملية الخصخصة، ولكن هناك تباين في الاساليب المستخدمة من دولة لاخرى. ويرجع السبب في ذلك الى سياسة الدولة، والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الدول المطبقة لعملية الخصخصة فقد يفضل بعض الدول البيع المباشر لمؤسساتها بينما يفضل البعض الاخر اسلوب غير ذلك وفيما يلي استعراض لاساليب الخصخصة.

أ- خصخصة الملكية.

تتم اجراءات خصخصة الملكية بعقد صفقات مالية يتم بموجبها بيع تلك الاصول العامة او جزء منها، وتحويل ملكيته الى القطاع الخاص وذلك بمبادلة اصول عينية باصول نقدية. هذه الاجراءات تحققت باتباع عدة وسائل فنية حسب ظروف الشركة الخاضعة للخصخصة وظروف البلد.

ب- خصخصة الادارة

تتم اجراءات خصخصة الادارة بعقد صفقات مالية يمنح بموجبها القطاع الخاص حق ادارة شركات القطاع العام بموجب عقد لفترة محددة. وبهذه الطريقة تطبق الخصخصة على الادارة وليس الملكية. وذلك مقابل مدفوعات مالية تمنح للجهة الخاصة من الحكومة او

المستفيدين من الخدمات المقدمة في حالة اسلوب التعاقد، او مدفوعات يدفعها القطاع الخاص كبدل ايجار مقابل ادارة بعض النشاطات على اساس عقود، ناهيك عن بروز وسيلة فنية اخرى تتمثل بمشاركة القطاعين العام والخاص في ادارة بعض المشاريع.

ج- خصخصة الاجراءات (التحريرية).

يتميز هذا الشكل من الخصخصة بانه ينفذ بتطبيق الحكومة موعة اجراءات لتخفيف الانظمة والغاء الاحتكـار أو اصـلاح القطاع العام ليعمل وفق الية السوق وهذه الوسائل لا تتم بصورة صفقات بين القطاع العام والقطاع الخاص كما لا تقابلها مـدفوعات مالية بين الطرفين (السامرائي، 1994، 30-39).

رابعا- متطلبات الخصخصة ونجاحها

حتى يتم تطبيق الخصخصة بنجاح، هناك عدة اسس يتوجب مراعا ا وذلك بالنسبة للدول التي تتطلع الى تبني هذه الـسياسة او تلك التي لا تزال في مرحلة التطبيق ومن هذه الاجراءات والاسس:-

أ- يئة الراي العام

قبل البدء بتطبيق الخصخصة يجب القيام بحملة توعية ضخمة توضح المفاهيم الصحيحة للخصخصة واثارها المتوقعة، وهذه الحملة تكون من خلال وسائل الاعلام المختلفة والندوات وغيرها. (الاسكوا، 1999، 8).

ب- اعداد اطار مؤسسي جيد للخصخصة

من اهم اسس نجاح الخصخصة يئة البيئة الاقتصادية المناسبة للملكية الخاصة ويتمثل ذلك بتعديل وسن التشريعات والنظم التي تحمي حقوق الافراد وسياسات الاقتصاد الكلي المحفز للاستثمارات الخاصة (عبد الكريم، 2001، 141). وايضا ايجاد بيئـة قانونيـة مكتملة متوفر ا حزمة من القوانين الاساسية الضرورية، مثل قوانين التجارة والشركات والقوانين المالية وقوانين الـضرائب والتـأمين اضافة الى ذلك لابد من مراجعة القوانين الموجودة حتى لا تتعارض مع توجهات الخصخصة (عثمان، 2003، 52).

ج- انشاء اليات لتنفيذ سياسة الخصخصة

ان تطبيق الخصخصة يستلزم انشاء منظمة او ادارة حكومية او جهاز له مهام محددة في التطبيق ومن هذه المهـام (الاسـكوا، 1999، 10):-

1- اعداد برنامج للخصخصة:- وهو يشمل وضع اطار عام للشركات التي يمكن ادراجها للخصخصة، وفق زمن محدد، وضمن اعتبـارات عديدة لاختيار تلك الشركات من حيث وضعها المالي واهميتها في الاقتصاد القومي، وغيرها.
2- اعتماد تقييم وتحديد قيمة السهم لها:- وهذا الاجراء يتم عادة من خلال منظمات حكومية ومكاتب استشارية خاصة. ومهمـة هـذه الادارة او الجهاز مراجعة ذلك بالتعاون مع الاجهزة الحكومية التي تراقب الحسابات في الدولة.
3- اختيار اساليب الخصخصة:- وهو ما يتعلق بالبيع الكلي او الجزئي للمنشات العامة الى مستثمر استراتيجي، او طرح الاسهم في بورصـة الاوراق المالية، او البيع للعاملين وغيرها.
4- مساعدة الشركات العامة المتعثرة. وذلك عن طريق اعادة هيكلتها وفي اطار يئتها للخصخصة.
5- اعداد قاعدة بيانات للخصخصة.: وهي من اهم المهام التي تناط بالوحدات او الوزارات العامة في مجال الخصخصة، فهي تمثل اطارا عامـا لحجم القطاع الخاص في الدولة واساليب الخصخصة، وغير ذلك من البيانات والمعلومات التي تتطلبها عملية الخصخصة.

د- دعم وتقوية اسواق المال

للاسواق المالية دور في عملية الخصخصة والتحول الى اقتصاد السوق التي تقوم ا بعض الحكومات ويبدو هذا الدور المهم من خلال الوظيفة والمهام التي تقوم ا الاسواق المالية خلال مرحلة التحول. حيث ان وجود اسواق مالية من شأنه يئة الظـروف لـدعم عملية التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص (العبد الله، 1999، 52-53).

هـ- عدم وقف المزايا الخاصة التي توجد غالبا في المشروعات العامة حيث يتمتع العاملون في المؤسسات المملوكة للقطاع العام، مـن المديرين والعمال معا بمزايا كبيرة وغير عادية. ويتضح بانه مهما كبرت هذه الميزات فانه من الضروري عند اعداد المشروع للتحويل الى الملكية الخاصة ان يصدر التزام بعدم وقف هذه الميزات لكي لا تحدث معارضة تؤدي الى القضاء على أي امكانيات جادة لتحويل هـذه المؤسسة بالذات للقطاع الخاص (هانكي، 1990، 204).

خامسا- الاثار المترتبة على عملية الخصخصة:

في ظل التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم في اواخر القرن الماضي ومع ظهور الخصخصة كان لابد للدول ان تتكيف مـع هذه التطورات الاقتصادية فقد قامت الدول المتقدمة بتطبيق هذا المفهوم بشكل واسع ومن ثم اتبعتها في ذلك الدول النامية التي شـهد قطاعها العام الكثير من المشاكل ولكن لم يكن هذا السبب وراء تطبيق هذا البرنامج وانما كانت هناك ضغوط فرضت عليهم تطبيق هذا المفهوم من بينها وصفات المؤسسات المالية العالمية التي وضعت البرامج والوصفات لتطبيق الخصخصة. لذلك مع تطبيقها كان لها اثـار اجتماعية واقتصادية متباينة كانت السبب وراء ظهور اراء عديدة بين معارض ومؤيد لتطبيق الخصخصة.

ومن بين اهم الامور التي للخصخصة تاثير عليها هو العمالة، حيث ان الخوف من فقد الوظائف والبطالة من المشاكل التي تخلق الحواجز في مواجهة نقل الملكية العامة للقطاع الخاص، حيث تميل مشروعات القطاع العام الى تكديس عاملين اكثر مما ينبغي، ويـرى رؤووساء الهيئات والادارات في اغلب الاحوال ان مهمتهم هو توفير العمالة بدل تقديم الخدمة العينية باكثر الوسـائل فعاليـة بالنـسبة

للتكاليف. ومع ذلك فانه عندما يقترح التحول من القطاع العام الى الخاص فان الخوف من خلق بطالة يمكن ان تشكل حاجزا اساسـيا هاما (هانكي، مصدر سابق، 44).

وعلى الرغم من الاهداف التي دف اليها الخصخصة فا ا لم تستطع تحقيق التشغيل الكامل او النسبة الكاملة لقـوى العمـل البشري. وهذا يتضح من الجدولين التاليين حيث يوضح نسبة البطالة في عدد من بلدان العالم وبعض البلدان العربية لسنوات مختلفة.

جدول (1)

معدل البطالة في عدد من بلدان العالم %

السنة / البلد	2000	2001	2002	2003	2004(*)
منطقة اليورو	8	8	8	9	9
الولايات المتحدة	4	4.8	5.8	6	5.8
اليابان	4.7	5	5.4	5.3	4.8
المانيا	7.8	7.9	8.6	9.9	11.8
فرنسا	9.3	8.5	8.8	9.3	
اسبانيا	14.1	13.1	11.4	8.8	9.2
ايطاليا	10.6	9.5	9.0	8.7	8.7
بريطانيا	5.5	5.1	5.2	5	2.7
كندا	6.8	7.2	7.7	7.6	6.8
استراليا	6.3	6.7	6.3	6.6	5.5
روسيا	10.6	9	-	-	-
تركيا	6.6	8.4	10.3	10.5	12.4
هنغاريا	6.4	5.7	5.8	5.7	6.1
السلوفاك	18.6	19.2	18.5	17	19.3
رومانيا	11.2	9	10	6.9	6.8
ماليزيا	3.1	3.6	3.5	3.8	
كوريا	4.1	3.8	3.1	3.3	3.3
سنغافورة	3.5	2.8	4.3		
الارجنتين	14.7	18.1	17.5		
كولومبيا	20.5			13.1	15.3

(*) النصف الاول من السنة:

المصدر: IMF: international financial statistics, August, 2004- (صفحات مختلفة)

جدول (2)
معدل البطالة في بعض البلدان العربية لسنوات مختلفة

البلد	السنة	معدل البطالة %										
		الذكور					الاناث					
		15-19	24-20	25-59	+60	+15	15-19	20-24	25-59	+60	+15	95-2002
الاردن	2000	31.1	22	7.9	3.4	12.3	42.1	39.5	15.2	0.0	21	15.3
الامارات	1995	----	----	---	---	1.7	---	---	---	---	2.4	2.3
البحرين	1991	50.1	16.6	2.2	6.4	5.2	68.9	27.1	5.1	0.0	11.8	3.1
تونس												14.9
الجزائر	1997	---	---	---	---	26.9	---	---	---	---	24	27.3
السعودية	2001					15						4.6
السودان												17
سورية	1998	20.3	19.5	8.5	2.3	8.6	19.6	19.8	10.3	6	10.5	11.7
عمان	1996	54.1	22.1	6.2	2.3	14.2	87.1	46.4	9	0.0	37	17.2
قطر	1997	---	6.7	1	---	1.8	---	36.5	2.6	0.0	5.2	2.3
الكويت	1999	---	---	---	---	0.8	----	---	---	---	0.7	1.1
لبنان	1997	19.1	20.1	5.1		8.6	18.8	11.5	3.9	0.0	7.2	8.4
مصر	1998	---	---	---	---	5.1	---	---	---	---	19.9	9.2
المغرب	1996	---	---	---	---	15.8	---	---	---	---	23	11.6
موريتانيا												28.9
اليمن	1999	21.3	19.9	9.8	3.7	12.5	12.7	14.6	5.7	0.0	8.2	11.5
فلسطين	1997	32.4	19	13.4	36.6	17.1	55.3	29.4	14.5	28.8	20.2	31.3
ليبيا	1995	---	---	---	---	9.9	---	---	---	---	1.7	11.7

المصدر:-

1-صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للسنوات 2003، 2004 الصفحات 353، 262.

2-منظمة العمل العربية (ALO)، الكتاب الدوري لاحصاءات العمل في البلدان العربية، العدد الخامس، 2001.

الا انه بالرغم من ذلك فقد كان هناك العديد من الوسائل لمعالجة قضية العمالة في اطار الخصخصة ، فهناك اسلوب تخصيص نسبة من اسهم الشركة العامة تباع الى العاملين ا باسعار مخفضة ، ففي بلغاريا تم تخصيص 20% من اسهم الشركات لبيعها للعاملين بتخفيض نسبة 50% من قيمة السهم . وهناك اسلوب توزيع السندات على العاملين بالمنشات وهو ما حدث في العديد من دول اوربا الشرقية، وفي العديد من الدول كانت هناك سياسة اخرى لحماية العمال تمثل في عدم الاستغناء عن العمال لفترة زمنية محددة في بداية تنفيذ برامج الخصخصة كما حدث في اندونيسيا وباكستان ، كما تم السماح لانشاء اتحادات العمال وتمكينهم من شراء اسهم الشركة (او جزء منها) هذا بالاضافة الى اعادة تدريب العمال لالحاقهم بوظائف جديدة .

اما في مصر فقد قامت الحكومة بانشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية عام 1991 ليساهم في خلق فرص عمل جديدة ، واتاحت الدولة للعمال شراء شركات بالكامل او اسهم في شركات اخرى ، وذلك من خلال اتحادات العمال ، وقدمت مكافات مالية مجزية لمن يترك الخدمة مبكرا (الاسكوا ، 1999، 32) .

حيث تعتبر البطالة من اكبر التحديات التي تواجه اسواق العمل سواء العربية او الاجنبية، حيث يشير تقرير صادر عن الامم المتحدة ان عدد العاطلين في العالم بلغ في العام 1998 نحو 150 مليون عاطل، بينما اشار تقرير صادر عن منظمة العمل العربية الى ان اعداد العاطلين في الدول العربية بلغ 12 مليون عاطل (www.allayam,nodate,1)، ويختلف هذا المعدل من دولة لاخرى فهو يبلغ اقصاه في فلسطين 31% ، ثم موريتانيا والجزائر 28% و 27% فالاردن 15% ، ثم السودان 17% ، وفي المغرب 11% ، وفي تونس 14% ، وفي مصر 9% ، وفي سوريا 11% (ALO، 2001).

وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية (ILO) عام 2004 حذرت فيه المنظمة عن ارتفاع معدل البطالة في العالم الى 186 مليون عاطل عن العمل (Cnn.arabic.com.atimewarner)

وبالرغم من الوسائل العديدة التي قدمتها الدول لمعالجة قضية العمالة الا انه لم يتم حل المشكلة بصورة نهائية في الدول المطبقة للخصخصة ، فما زالت هذه المشكلة تشغل بال الكثيرين في كيفية معالجتها وخاصة وان مشكلة البطالة في تزايد مستمر بالدول وخاصة الدول النامية . وحيث انه لا يمكن ايجاد لهذه المشكلة حلول جذرية وتحقيق التشغيل الكامل ، ولكن من خلال تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشروعات جديدة قادرة على استيعاب عمالة جديدة .

فمن المعروف ان الخصخصة هي ليست فقط تحويل ملكية شركات القطاع العام الى الخاص ، وانما هو تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشروعات جديدة تساهم في الاقتصاد وتحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لذا من بين هذه المشروعات التي يجب تشجيعها هو المشروعات الصغيرة والتي من الممكن ان تحل جزء من ازمة البطالة. حيث ان هذه المشروعات قادرة على خلق فرص عمل وهذا ما يتم بيانه في المبحث التالي.

المشروعات الصغيرة

اولا- مفهوم المشروعات الصغيرة

كان الاهتمام في نهاية الحرب العالمية الاولى منصبا من جانب الاقتصاديين وواضعي السياسات على استراتيجية دعم المشروعات الكبيرة Economy of scale كبديل لتحقيق الازدهار.

ولكن مع بداية السبعينات عاد علماء الاقتصاد والعاملين في مجال الصناعة ليؤكدوا دور الصناعات الصغيرة نتيجة للمزايا المتعددة التي تحققها مثل هذه المشروعات وذلك في مجال حل ازمة البطالة وفي خلق منتجات جديدة وفي تقليل تكلفة الانتاج للوحدة، كذلك فان المشروعات الصغيرة لديها قدرة فائقة على التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة باستمرار، مما يشير الانتباه ان معظم الابداعات التكنولوجية الحديثة كانت من انتاج مؤسسات بدات صغيرة واستطاعت التغلب على روتين المؤسسات الكبيرة الغير قادرة على التجاوب السريع مع المتغيرات (www. Pnic., Gov. nodate, 1) وبالرغم من اهمية المشروعات الصغيرة وانتشارها في دول العالم كافة الا انه لا يوجد تعريف محدد لها يمكن من خلاله الاستدلال على هويتها وتمييزها عن بقية انواع المشروعات (كبيرة وحرفية..).

لقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن اهم المعايير الشائعة، عدد العاملين، الموجودات، المبيعات، مستوى الاستثمارات. ولكن اكثر المعايير شيوعا عدد العاملين، وهنا يوجد ايضا اختلاف حول الحد الاعلى والادنى لعدد العاملين فمثلا في المانيا لا يزيد العدد على (49) مشتغل وفي انكلترا (200) مشتغل و (300) مشتغل في اليابان. ورغم هذا الاختلاف فأن اعداد كبيرة من الدول تعرفها على انها المشروعات التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها على (250) مشتغل (www berc-iraq com, nodate, 2).

وايضا تعرف المشروعات الصغيرة على انها المشروعات ذات ميزانية ونطاق عمل محددين (www. Cdr. Gov. Ib, 2004, 1) .

في حين ان التعريفات الدولية تحدد المشروع الصغير بعشرين فرصة عمل على الاكثر (www. pnic. Gov. ps, nodate, 1).

حيث نلاحظ من التعاريف اعلاه انها جميعا اشتركت في تحديد عدد العاملين أي اخذ انها من جانب العمالة والتشغيل ولا يعني انها تناست بقية الجوانب الاخرى، وذلك بسبب ان البطالة تشغل بال الكثيرين ونظرا لتزايدها في اغلب الدول، حيث ان البطالة سبب ونتيجة في العديد من المشاكل الدولية بما في ذلك تدهور حال البيئة، والكثافة السكانية، والامية والنزاعات الاهلية، والركود الاقتصادي، والنزاعات المسلحة، واذا كان المجتمع الدولي ينشد لمعالجة تلك القضايا بطريقة جدية ومتكاملة ينبغي التشجيع على اقامة المشروعات الصغيرة ويكون في مقدمة اهتمامات أي دولة وتوفير التمويل اللازم لها لغرض القضاء على مشكلة البطالة.

ثانيا- سمات المشروعات الصغيرة

هناك مجموعة من السمات التي تميز المشروعات الصغيرة عن باقي المشروعات ويمكن اجمالها:- (www. berc- iraqcom, op. cit, 2).

أ- يغلب على انشطتها طابع الفردية في مجال الادارة والتخطيط والتسويق وخاصة الصغيرة وفي كثير من الاحيان تكون عائلية من حيث الادارة والعاملين .

ب- بساطة الهيكل التنظيمي حيث الادارة المباشرة من قبل صاحب المشروع فضلا عن تخطيط وادارة الانتاج والتسويق والعمليات المالية.

ج- لا يحتاج العاملين الى مؤهلات عالية للعمل في هذه المشروعات لمحدودية راس المال المستثمر وبساطة التكنولوجية المستخدمة.

د- تتمتع بقدر من التكييف وفقا لظروف السوق سواء من حيث كمية الانتاج او نوعيته، مما يعني القدرة على مواجهة الصعوبات في اوقات الازمات الاقتصادية وفترات الركود.

هـ- تواضع جودة الانتاج عند المقارنة مع الصناعات الكبيرة التي غالبا ما تتميز بتطورها التكنولوجي وحداثة نظم ادارة العمليات.

ثالثا- فوائد ومنافع المشروعات الصغيرة

تلعب المشروعات الصغيرة دورا مهما في التنمية الاقتصادية في مختلف دول العالم سواء المتقدمة او النامية، وتولي دولا عديدة اهتمامـا خاصا ا. وفيما يلي اهم الفوائد للمشروعات الـصغيرة:- (www. Pnicigov, op. cit, 2) , (www. berc-iraq, op. cit, 3)

أ-توفر فرص عمل، فضلا عن تواضع مؤهلات العمالة المطلوبة مما يعزز دورها في امتصاص البطالة التي في الاغلـب تتـصف بتـدني مستواها التعليمي والمهني وخاصة في البلدان النامية.

ب-قدرة المشروعات الصغيرة في التأقلم تبعا لاحتياجات السوق المتغيرة، وفي ايجاد منتجات جديدة وتقليل تكلفة الانتاج للوحدة.

ج-توفير العملة الصعبة من خلال تعويض الاستيرادات والمساهمة في التصدير في احيان كثيرة.

د-المساهمة في تلبية بعض من احتياجات المشروعات الكبيرة سواء بالمواد الاولية او الاحتياطية.

هـ-الاستفادة من الخامات التكنولوجية والمحلية.

رابعا- متطلبات اقامة المشروعات الصغيرة.

ان تبني ودعم المشروعات الصغيرة يصبح منهجا واستراتيجية لابد منها. لذلك ادراكا للدور المتميز والنوعي للصناعات ذات الحجـم الصغير فقد اهتمت دولا عديدة باقامة المؤسسات والبرامج والسياسات المساندة والتي دف جميعها الى خلق بيئة اسـتثمار مـشجعة ومنها:-

أ-تشجيع الافراد والذين يملكون مهارات وقدرات فنية ومالية عالية كي يبدءوا مشروعات خاصة م، مما يعني نشر الثقافة التي تغـير السلوك والميل الاجتماعي لدى الناس من انتظار وحب الوظيفة الى حب المخاطرة والعمل المستقل، كثيرا من الدول تبنت هذا الطريـق لدفع شبا ا باتجاه العمل الحر، وذلك عبر سلسلة من الانشطة والفعاليات والنـدوات والـبرامج التلفزيونيـة والـدورات التدريبيـة والمطبوعات.

حيث يمكن ادخال مفاهيم العمل الحر لطلبة الجامعات وخاصة اولئك الذين على وشك التخرج وذلك لدفعهم باتجاه التفكير في العمل الحر بدلا من حمل شهادا م والتجوال على دوائر الحكومة، كذلك يمكن اصدار كتيبات بسيطة تتحدث عن العمل الحر كبـديل واستعراض رموز ناجحة بدءوا حيا م برؤوس اموال بسيطة واصبحوا من المرموقين في مجال العمل الحر ويمكن ان نلاحظ جمهورية مصر العربية هي احد هذه الدول التي تبنت فلسفة تشجيع الشباب لاستصلاح الاراضي وتعمير المدن الجديدة والابتعاد عن المـدن الكـبيرة والوظائف التقليدية في الحكومة، لقد كان لهذه السياسة التي تبنتها مصر منذ حوالي عشرون عاما اثارا ضخمة ملاحظتها مـن خـلال الانجازات التي حققها الاقتصاد المصري في الفترة الاخيرة.

يعني اجراء مسح شامل عن احتياجات السوق من السلع والخدمات حيث ان قلة المعلومات عن ذلك تدفع بالكثيرين الـراغبين بالاستثمار تقليد المشروعات القائمة والتي تبدوا لهم ناجحة او اللجوء للعمل في مجال الاستيراد والتصدير او التجاري بشكل عام، حيث ان اغلب المستثمرين المحتملين لا تتوافر لديهم معرفة باحتياجات ا تمع.

ولقد تم مواجهة هذه المعضلة في دول عديدة ومن بينها جمهورية مصر العربية عن طريق انشاء هيئة تشجيع الاستثمار والتي تقدم خدمات عديدة ومن بينها اعطاء امثلة لمشروعات انتاجية تكون الدولة بحاجة لها، ويتم تزويد المستثمر المحتمل بمعلومات تفصيلية عـن تكلفة اقامة المشروع، حجم السوق للسلع المنتجة، التراخيص والاجراءات المطلوب تنفيذها كذلك مصادر المواد الخام..الخ.

ج-تشجيع البحث والتطوير

في ظل التطور التكنولوجي الذي نعيشه في هذا القرن لابد لنا ان نعمل بكل جهودنا لمواكبة هذا التطور المتسارع، لقد ادركت دول كثيرة اهمية البحث والتطوير لزيادة قدرا ا التنافسية في الاسواق الدولية لذلك قامت بتخصيص اموالا طائلـة لتـشجيع البحـث والتطوير، وتقوم بانشاء الصناديق والمؤسسات التي تساعد على تطوير البحث العلمي.

ان تشجيع البحث والتطوير يعمل على تنويع القطاع الصناعي، كذلك يعمل البحث والتطوير على تقليص التكلفة الانتاجيـة للوحدة عبر ابتكار مدخلات جديدة او تحسين الطرق الحالية مما يزيد من القوة التنافسية للمنتج المحلي، حيث ان تأسيس صندوق دعـم البحث والتطوير الصناعي احد اهم الاليات في مجال دعم الصناعة المحلية (www. pnic. gov., po. cit, 1-2) .

د-تمويل المشاريع الصغيرة

لغرض اقامة المشروعات يجب ان يتم توفير التمويل اللازم لها، حيث ان الهدف من هذه المشروعات حل ازمة البطالـة والفقـر الذي يعاني منه العالم، ومع وجود 1.3 مليار انسان يعيشون في حالة من الفقر المدقع في العالم، ومع ان الهدف المقرر دوليـا خفـض مستوى الفقر الى النصف بحدود سنة 2015 (كجزء من اهداف التنمية الالفية)، ثمة حاجة الان اكـبر مـن أي وقـت مـضى الى استراتيجيات لصالح الفقراء ذات اهداف محددة ممكنة التحقق والاستمرار. لذا يجب ان تكون هناك مؤسسات تمنح القـروض لاقامـة مشاريع صغيرة بفوائد غير مرتفعة، حيث يمكن اعتبار عملية التمويل منصه انطلاق لهذه المشروعات، فهي تستحدث بنية تحتيـة يمكـن حشد البطالة فيها.

وللحكومات دور هام تلعبه في تمويل المشروعات الصغيرة، لكن ينبغي ان لا تركز الحكومات على تامين خـدمات التمويـل للاشخاص مباشرة لان مثل هذا العمل يميل لان يكون مسيسا وغير فعال. وبامكان الحكومات، بدلا من ذلك ايجاد اطر تنظيمية داعمة واعتماد مخصصات لمؤسسات تمويل مشروعات الاعمار الصغيرة جدا عبر صناديق جماعية واليات اخرى ليست خاضعة للتسييس.

ويمكن استقاء الدروس من تجربة المغرب في هذا المجال، كان المغرب سنة 1997، واحدا من عدة بلدان عربية طال فيها تمويل مشروعات الاعمال الصغيرة حوالي 10000 زبون. وبعد اعتماد سلسلة من الاجراءات القانونية التنظيمية المساندة لهذه المؤسسات وتخصيص مبلغ 10 ملايين دولار لها عبر صندوق الملك الحسن الثاني، تجاوز قطاع التمويل هذا في المغرب القطاع المماثل له في مصر (الذي كان في طليعة بلدان المنطقة من حيث مداه ومؤشراته الاخرى) وتخطى رقم 200000 زبون سنة 2002. وفي نفس الفترة لم يعرف كل من لبنان والاردن، مثلا، الا زيادات متواضعة جدا في عدد الزبائن لهذا القطاع (كـاونتس، 2004، 1-4) و (نـانس، 2005، 1-3) و (تشستون، 2004، 1-6).

هـ - التشريعات الضريبية

تعد الضريبة احد اهم ادوات السياسات المالية حيث تستخدم لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية على حد سواء.

وبقدر تعلق الامر بالجانب الاقتصادي للضريبة وعلاقته بالصناعات الصغيرة فينبغي ان تؤدي الضريبة الى المساهمة في تـشجيع اقامة مثل هذه المشروعات وخاصة وان البطالة في تزايد، حيث ان وجود مثل هذه المشاريع يساهم في حل جزء مـن هـذه المـشكلة (www.berc-iraq,op.cit,20)

ومن الجدير بالملاحظة ان البطالة تتأصل في طبيعة وتركيب هياكل معظم الاقتصادات وان اغلب الاجراءات التي يتم اتخاذها لا تسعى الى القضاء نهائيا على البطالة وانما تقليل معدلاتها مما يدل على ان تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساعد علـى تـشغيل الايادي العاملة للمساهمة في حل ازمة البطالة. حيث ان في الدول من يقوم بانشاء مثل هذه المشروعات هم اصحاب الدخول المحـددة الذين لا يملكون اصول مادية او راسمال من خلال تأمين التمويل لهم ليساهموا في المبادرات الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن ان نعتبر اقامة المشروعات الصغيرة وتقديم الدعم المادي للاشخاص الذين يقومون بها احد الوسائل التي يمكن تقـديمها لمعالجـة مشكلة البطالة التي ترافق الخصخصة، حيث بينما في المبحث السابق ان عملية الخصخصة ليست فقط تحويل ملكية القطـاع العـام الى الخاص وانما هو التشجيع على اقامة مشروعات جديدة تساهم في عملية التنمية الاقتصادية من خلال تقديم التسهيلات المادية والقانونية والتنظيمية.

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات

من العرض السابق لمفهوم الخصخصة والمشروعات الصغيرة فقد تم التوصل الى الاستنتاجات التالية:-

1- ان للخصخصة اهداف تسعى الى تحقيقها وتختلف تلك الاهداف من دولة الى اخرى ، وان عدم وضوح الهدف يـؤدي الى فـشل عملية الخصخصة.

2- تباين اساليب الخصخصة المستخدمة من دولة الى اخرى بسبب سياسة البلد والظروف الاقتصادية والاجتماعية في الـدول المطبقـة للخصخصة.

3- ان للخصخصة اثار اجتماعية واقتصادية متباينة وقد ادت هذه الاثار الى ظهور اراء عديدة بين مؤيد للخصخصة وبين معارض لهـا ومن اهم هذه الاثار هو تاثيرها على العمالة حيث يلاحظ ان هناك بطالة مرافقة مع تطبيق الخصخصة وقد تم وضع وسائل لعلاجها الا انه لم يتم حلها بصورة نهائية.

4- ان الخصخصة ليست تحويل ملكية شركات القطاع العام الى الخاص، وانما هو تشجيع القطاع الخاص على اقامة مشاريع جديـدة تساهم في الاقتصاد وتحل بعض المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

5- قدرة المشروعات الصغيرة على حل جزء من ازمة البطالة، وخلق فرص عمل حيث يمكن اعتبارها احد الوسائل لمعالجة البطالـة في ظل تطبيق الخصخصة.

6- لا تحتاج المشروعات الصغيرة الى عمال ذو مؤهلات عالية لمحدودية راس المال وبساطة التكنولوجية المستخدمة.

7- هناك متطلبات عديدة لاقامة مشروعات الصغيرة ينبغي الاخذ بها لخلق بيئة استثمار مشجعة.

ب- التوصيات

من الواضح ان العالم يتجه نحو اقتصاد السوق الحر والخصخصة والتي اصبحت احد اهم التغيرات في هيكلية البناء الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء.

وبما ان للخصخصة اثار اجتماعية واقتصادية ومن بين اهم الاثار هو تاثيرها على العمالة حيث يلاحظ ان هناك بطالة مرافقـة لعمليـة الخصخصة، ومن المعروف ان الخصخصة تشجع القطاع الخاص على اقامة مشروعات جديدة الهدف منها المساهمة في عمليـة التنميـة الاقتصادية والاجتماعية، وفي نفس السياق وضمن اطار الخصخصة نلاحظ تعاظم دور المشروعات الصغيرة. ولغرض مساعدة الجهـات المهمة برسم السياسات واصحاب القرار في اتخاذ القرارات من شانها دعم هذه المشروعات على اعتبار ان هذه المشروعات تـساهم في عملية التنمية الاقتصادية نوصي بما يلي:-

1- توفير بيئة قانونية تساعد وتحفز على اقامة المشروعات الصغيرة من خلال اصدار مجموعة من التشريعات والقـوانين والاجـراءات المتعلقة بالتسجيل والتراخيص والاعفاءات الضريبية.

2-تشجيع البحث والتطوير من خلال تاسيس صندوق دعم البحث والتطوير الذي يعتبر احد الاليات في مجال دعم الصناعة المحليـة، حيث ان البحث والتطوير يعمل على تنويع القطاع الصناعي.
3-اقامة مؤسسات تمويل للمستثمرين في المشروعات الصغيرة ويكون للحكومة دور فيها باصدار اطر تنظيمية داعمة واعتماد مخصصات لمؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة. عبر صناديق جماعية واليات اخرى غير خاضعة للتسييس دف زيادة فرص العمل والتشغيل.
4-اجراء مسح شامل ودقيق عن المشروعات الصغيرة الموجودة، وعن احتياجات السوق المحلية من السلع والخدمات لما له من اهميـة في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
5-انشاء هيئة تشجيع الاستثمار والتي تقدم خدمات عديدة ومن بينها اعطاء امثلة لمشروعات انتاجية تكون الدولة بحاجة لها ويتم تزويد المستثمر المحتمل بمعلومات تفصيلية عن تكلفة اقامة المشروع، حجم السوق للسلع المنتجة وغيرها مما له علاقة بالمشروع.

اولا-المصادر العربية

أ-الكتب

1-عثمان، سعيد عبد العزيز، "قراءات في اقتصاديات الخدمات والمشروعات العامة دراسات نظرية- تطبيقية". مصر، الدار الجامعية، 2000.
2-قحف، منذر، "السياسات المالية ودورها وضبطها في الاقتصاد الاسلامي" سوريا، الدار الجامعية، 1999.
3-هانكي، ستيف..هـ ، "في الشرق والغرب تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص والتنمية الاقتصادية". ترجمة محمد مصطفى غنيم، الطبعة الاولى، بيروت، دار الشرق، 1990.

ب-الدوريات والمؤتمرات وتقارير اللجان الدولية

1-الاطرش، محمد"، البيريستريكا والاشتراكية والراسمالية". مجلة المستقبل العربي، السنة 12، العدد 179، 1989.
2- ال ياسين، محمد محمد حسن، التخصصية اطارها الفلسفي وتطبيقا ا". مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الرابع، 2001.
3-حويش، عصام رشيد، "دور الجهاز المصرفي في عمليات الخصخصة"، من بحوث الندوة الاقتصادية في مجال التخصيصية التي نظمها جمعية الاقتصاديين العراقيين بالتعاون مع برنـامج الامم المتحدة الانمائي، 1994.
4-الرومي، نواف،" ما هو الخيار الافضل في سياسات الخوصصة في الاقطار العربية هو خوصصة هيكلية ام خصخصة تلقائية". من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركـز الـوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط المقامة في الجزائر منشورة في كتاب "الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية. بيروت، 1999.
5-العاني، تقي عبد سالم،" التخصيصية في القطاع التجاري العراقي اسبا ا وآثارها". مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 17، اذار 1995.
6-العبد الله، مصطفى محمد،" تصحيحات الهيكلية والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية" من بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليـل الخاصـة بالتخطيط المقامة في الجزائر منشور في كتاب "الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية". بيروت، 1999.
7-عبد الكريم، عبد العزيز مصطفى، "التحول الى القطاع الخاص (الخصخصة) مع الاشارة الى برنامج التحول الى القطاع الخاص في الصناعات التحويلية في العـراق". مجلـة تنميـة الرافدين ا لد 23، العدد 64، 2001.
8-اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) " تقيم برامج الخصخصة في منطقة الاسكوا". الامم المتحدة، نيويورك، 1999.

ج-الاطاريح والرسائل الجامعية.

1-الزويني، خديجة جمعة مطر،" الخصخصة وتأثيرها في الموازنة العامة للدولة"، ماجستير محاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2005-العراق.
2-السامرائي، هناء عبد الغفار، "التخصصية والتنمية الاقتصادية تجارب عالمية مختارة مع اشارة خاصة الى تجربة العراق". ماجستير اقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 1994-العراق.
3-السياني، محمد احمد" التقويم المحاسبي للمنشات المطلوب تحويلها الى القطاع الخاص". ماجستير محاسبة، جامعة بغداد، 1998-العراق.
4-عثمان، فاضل نبي، "التكاليف والمنافع الاجتماعية لعمليات الخصخصة"، اطروحة دكتوراه،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، اربيل، 2003، العراق.

A-Books

1-Graftiths, Alan and Wahl, Stuart, " Applied Economics an Introductory course". 7 th edition, New York, Addison Wesley Longman Inc. 1998.

B-Conference and Researches

1-Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), " survey Economic and Social Developments in the 9ESCWA) region 1995, part two privatization in the ESCWA region". United Nation, New York, 1997.
2-United Nation Conference on Trade And Development (UNCTAD) " Comparative Experiences with Privatization". United Nations, New York and Geneva, 1995.
3- United Nation Conference On Trade And Development (UNCTAD) "Privatization of Public Sector Activities". United Nation, New York, 1999.

ج-مصادر الانترنت.

1-المتوكل، مصطفى حسين، " الخصخصة خلق افاق جديدة امام القطاع الخاص"، مجلة المعلومات، العدد الثاني، 2001.
www nicgov. Ye/site %20 contants/ about 20% nic/ activities/ magazines/ information-2/ k haskhasaa. htm.
2-موسى نائل، " الخصخصة تفاحة الاغنياء وحنظلة الفقراء"، 2004.
www.Islam-online. net/ iol-arabic/ dowalia/ namea 15-1 1001 marajaat. asp.
3-السياسات الواجب اتخاذها لمراجعة مشكلة البطالة.
www.allayam.co.ae/emirates/issue-303/10pin/3.HTML
4-مجلس الانماء والاعمار مشروع التنمية الاجتماعية، المشاريع الصغيرة السريعة التنفيذ، 2004.
www. Cdr. gov. Ib/ cdp/ cdpbrochure.doc.
5-نانس، شيريل،" معدلات فائدة تمويل المشاريع الصغيرة تجذب البنوك العملاقة" ، 2005.

awo mensenews.org/ article.cfm aid= 1898.
6-كاونتس، الكس، "تمويل المشاريع الصغيرة جدا وتحديات التنمية العالمية"، 2004.
usinfo. state.gov/ journals/ ites/ 0204/ ijea/ count.htm.
7-تشستون، سوزي، "النساء وتمويل المشاريع الصغيرة جدا"، 2004.
usinfo state.gov/ journals/ ites/ 0204/ ijea/ cheston.htm.
8-التشريعات الضريبية واثرها في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.
www bere-iraq.com/events/ tax text.htm.
9-قراءة في عالم الشباب، البطالة، 2002. www.albalagh.org.youth. .
10-اليات مقترحة لتشجيع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
www.pnic.gov.ps/Arabic/economy/projects/project7.html.